مقال صحفي

د. محمد علي القري*

ديون الحكومة

لا تجلس مع جمع يهتم بأمور الاقتصاد، إلا كان الحديث عن دين الحكومة على راس قائمة الموضوعات الملتهبة المعدة ليحمي بها الوطيس في النقاش وبخاصة في الجلسات الطويلة في نهاية الأسبوع. وهي فرصة ذهبية ليكشف الناس عن "أميتهم" الاقتصادية بترديد ما يكتب هنا وهناك عن الموضوع على طريقة "جاك الذيب جاك وليده". وطبعاً يستأثر بانتباه الحضور من كان مستحضراً "لافلام الرعب" عن ما حدث للمكسيك والارجنتين وتايلند وكوريا واندونيسيا بسبب الديون.

والناس عندهم "عشق" للأخبار السيئة ولو ان قناة فضائية إقتصرت على ما ينشرح له الصدر من الاخبار لما شاهدها أحد. ولذلك ما سأقول ادناه لن يأبه به أحد لانه لا ينعق كالغراب ولا يكشف وجهاً كسنحة البوم. أقول : كل ما قيل عن خطر ديون حكومتنا على الاقتصاد كلام "لا يجيب ولا يودي" ولا قيمة له.

إن الديون التي على حكومتنا هي ديون داخلية للأفراد والمصارف المحلية. وهذا النوع من الديون لا خطر منه بل هو اداة للتمويل ولتنفيذ السياسة المالية تستخدمه جميع الحكومات وإذا احسن استخدامه كان له فوائد ومنافع لا يستهان بها. ودع عنك مسألة تحميل الاجيال القادمة تبعات الديون فهذه الديون ستخلف للأجيال القادمة اصولاً تزيد في قيمتها على نصيبهم من تلك الديون.

ان الديون التي تؤدي الى انهيار الاقتصاد هي ديون الاجانب سواء كانت بالعملة الأجنبية أو المحلية. وهذا هو بالضبط ما وقع في جميع الدول المذكورة أعلاه. وليس كذلك الديون التي لا يتحكم بها احد خارج الحدود. ولا ترتبط بعمله اجنبية. والاقتصاديون على رأي واحد وهو ان ضرر الديون الداخلية هو مزاحمة الحكومة القطاع الخاص بالاستئثار بالتمويل عنه ومن ثم تأخذ الحكومة اموالاً لو انها ذهبت الى القطاع الخاص لكانت أكثر

*- استاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً.

إنتاجية. وهذا صحيح فديون حكومتنا تستأثر بجزء من السيولة في الاقتصاد كان يمكن ان يذهب الى القطاع الخاص. ولكن إنتبه : أي قطاع خاص؟ صدق او لا تصدق انه القطاع الخاص الاجنبي. ان نظرة سريعة الى واقع بنوكنا المحلية يثبت ان اكثر من ٥٠% من الودائع لديها تستثمر في خارج المملكة. لماذا لانه لايوجد فرص داخلية للتمويل (وتلك قصة شرحها يطول). فلو ان الحكومة اليوم سددت جميع ديونها اتدرون ما هي النتيجة؟ كل هذه الاموال التي ستصب في الحسابات البنكية سوف تحولها المصارف الى الخارج لشراء سندات حكومات اخرى او تمويل القطاع الخاص الاجنبي. فمزاحمة الحكومة هي للقطاع الخاص والعام الاجنبيين. فنقول مزيداً من هذا النوع من المزاحمة.

ديون الحكومة لا بأس بها من الناحية الاقتصادية ولكننا نريدها ان تكون على صفة سندات سلم واستصناع وصكوك اجارة وشهادات مشاركة ومضاربة تدفع لحملتها ربحاً من بيع أو كروة من تأجير وليس فوائد على القروض. ولم تعد هذه احلاماً فان دولاً أخرى مجاورة قد إصدرت هذا النوع من الصكوك لتمويل أعمال الحكومة بنجاح منقطع النظير.